

الفصل في المفرد مخلوصه وان اوجرتك انما و اوجرتك التي تقدير اولها جرتك  
 التي صرف اللفظ عما هو الظاهر من غير تقدير كقولي حمل كلام الشارع على ما ذكره يعني  
 الادبا وانما يكلف للشم هو هناك تحديق انب ينظر الفن ولد لا يعدونه  
 من الايجاز لان الحصول والكون بفهم من الطرف من غير تقدير ويمكن ان يتكلف للشارح  
 انه اشار الى ان الطرف يرتبط باعتبار الكون الذي تضمنه قبل الصواب ليقول  
 في معناه اطلب البعد لغير فواقد رجع على ما قبل الفقرة بمجمله فاذا فقدت عرفت  
 على اكلشاف جلية حاله ليعود ان لم يعلم جلية الحال فالاحق بالاعتبار ما هو  
 ابعد من التلخيص في ادخال السبك تحت الطلب بنا على ان الصواب هو الرفع ثم اللفظ  
 ما يكون صاحبه بمعرفة حال الشاعر اقرب والظاهر حينئذ مع توجيه الشيخ تأمل  
 لا يلزم المساواة فيه نظرا اذا لازم اما الاتحاد والمساواة يتبعني للمايره في  
 المفهوم وان تعلم ان تعريف قوله فمقتضى الحال لو اقول يمكن ان يكون المقصود  
 من التعريف ان مقتضى الحال ليس ما يوجه الحال بحيث يمنع انعكاسه عن الحال  
 كما يقتضيه لفظ مقتضى بل ما يقترن بالبلغ مناسب الحال ولفظ الافتضا مسافة  
 وتبينه على ان البليغ التزمه جدا وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد  
 لحد اقول اما ان يراد بقوله مقتضى الحال هو الاعتبار المتاسب الحكم بالمفهوم على العموم  
 فالنتيجة الاتحاد في المفهوم واما ان يحكم على كل من افراد المفهوم بالمفهوم فذلك لا يدل  
 على المساواة بل يجوز ان يكون المفهوم المحمول اعم الان يقال تدفع اعمية المحمول حقيقة  
 الفصل في ان كون الحكم على الفرد محتملا للاتحاد فهو ما يحمل خفا في التعريف نظر لانه  
 اما ان يراد الاتحاد فهو ما والمساواة وشي منها بخصوصه لا يتفرع واردة ما يشملها  
 غير ظاهرة تسمى علم اجمالي العلم الاجمالي لا يخص بصاحب قوة الاستحضار بل  
 من علم العقول علم باصول يعرف بها حالة اجمالية الا انما ليست مبدءا للتفصيل فالعلم  
 الاجمالي

الاجمالي الذي هو مبدء التفصيل انما يكون لصاحب الملكة لترجمته بل لا يصح  
 متعلق للعلم ولد اختارها الشارع والاحتياج الى تقدير المطلق لان العلم المدون  
 ليس مطلق الادراك بل ادراك هو التصديق بالاصول والمخصوصية الماخوذة  
 فيه حاصله من المطلق فلا بد من ملاحظته واردة واذا انقضى المراد بالعلم  
 التصديق المخصوص فيكون الادراك المخصوص معنى حقيقيا لا محالة بطريق الظن  
 ايضا انه ما عرفية او مجاز مشهور من قبيل اطلاق العام على الخاص تأمل فلا بد  
 من تقديره اذ لو لم يقدر لصدق تعريف علم المعاني على غير ذلك الاصول حاله  
 مدخلة في معرفة احوال اللفظ كالشاهد بتواعد او اصول ترد في العبارة  
 في البقا الظاهران بقاوه والقوة القريبة من الفعل والافتقار الادراك بالفعل  
 غير يات مع الملكة كما لا يخفى ولا يعد ان يقال معنى كونه وسيلة في البقا انه يصح  
 يحمل وسيلة اليه وكونه وسيلة لا يقتضي تحققت البقا على احد هذين على  
 المعنيين اعلم ان تعريف علم المعاني بالملكة والادراك ينتقض بملكة المسائل تقليدا  
 وادراكها كذلك مع انها ليس يعلم بل العلم ما حصل بالاستدلال والعارف تقليدا اسمي  
 حاكيا لاصولها صرح به المحقق في شرحه على المفتاح وحمله على الادراك جازم  
 لانه يرجح كونه معنى حقيقيا كما يرجح الاولين القائلين بالتقدير او الاعتداد بها فلا  
 يصح تجديد بلاغة المتكلم بملكة توفيقه تحت خواص التركيب كما يصح بملكة ايراد كل  
 كادهم مطابقا لمقتضى الحال اذ فرق ظاهر بين كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال ومحررا  
 تحت خواص تركيب متكلم ليس له خواص ولا عند ادن خصوصه فبهذا مناقشة  
 مبنية على عدم اتحاد المفهومين مستلزما له موصفة اياه فان دفع البحث ودفنه  
 بان يقال المراد بتركيب ذلك المتكلم كل تركيب يراد عليه وينوئ فيه حقها ان ياتي بها على  
 وجه الاثنائي لاحد ان يعترض عليه بموت ما ينفي رعاية له لاجدادنا بقوا ينبت